

الفصل السادس عشر

تدقيق حقوق الملكية

تدقيق حقوق الملكية

تشمل حقوق الملكية في شركات الأموال - رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة ويضاف إليها أو يخصم منها في شركات الأشخاص الأرصدة الدائنة أو الأرصدة المدينة .

أهداف تدقيق حقوق الملكية

- ١ - الإفصاح المهني الأمين عن بنود حقوق الملكية وذلك بالتأكد من الالتزام بتطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها عن قياس العمليات التي تؤثر على هذه البنود . بالإضافة إلى التأكد من تبويب وعرض هذه البنود وفقاً للقوانين والأنظمة التي تلتزم الوحدة بها .
- ٢ - التحقق من صحة المعاملات التي تمت على هذه البنود على مدار السنة وهذا يتطلب فحص نظام الرقابة الداخلية عليها .

إجراءات تدقيق بنود حق الملكية

لأجل تحقيق أهداف تدقيق بنود حقوق الملكية يمكن اتباع الإجراءات التالية :

- ١ - اختبار نظام الرقابة الداخلية على بنود حقوق الملكية ويتطلب ذلك فحص وتقييم التعليمات والإجراءات الداخلية الخاصة بعملية الرقابة على هذه البنود سواء ما يتعلق بإصدار الأسهم والمعاملات المرتبطة بها (الموافقة بإصدار الأسهم - تحصيل القيمة - إصدار شهادات الأسهم - التسجيل في الدفاتر والسجلات) أو توزيعات الأرباح (الموافقة على توزيع الأرباح - التسجيل في الدفاتر والسجلات) ونظراً لأن عدد المعاملات التي تتم على بنود حقوق الملكية على مدار السنة يكون محدوداً فغالباً ما يقوم المدقق بفحصها فحصاً شاملاً .

٢ - الحصول على كشف ببيان الأسهم المصدرة حسب كل نوع منها والقيمة الإسمية والقيمة المدفوعة لكل سهم وذلك في بداية ونهاية فترة التدقيق والتحقق من الدقة الحسابية للقيمة المسددة للأسهم المصدرة ومطابقتها مع رصيد رأس المال المدفوع في بداية ونهاية الفترة محل الفحص ومع سجلات أسهم رأس المال.

٣ - الاطلاع على محاضر الجمعية العمومية للشركة بدفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية من أجل الوقوف على أي تعديلات تطرأ على رأس المال سواء بالزيادة أم بالتخصيص والقرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح ومدى توافقها مع القوانين والنظام الأساسي للشركة ومع ما هو مثبت في السجلات.

٤ - تدقيق المتحصلات من الاكتتابات أو أقساط رأس المال وذلك عن طريق الرجوع إلى إشعارات المصرف ومطابقتها مع دفتر يومية النقدية وسجلات الأسهم وتحديد الأقساط المتأخرة وما اتخذ من إجراءات تجاه المساهمين المتأخرين وتسجيل أي غرامات حسبت عليهم وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة بخصوص هؤلاء المساهمين وفي حالة تحصيل أي علاوة إصدار يتم التحقق من إضافة قيمة هذه العلاوة للاحتياطي القانوني.

٥ - التحقق من سلامة قياس الأرباح وفقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها وذلك عن طريق الفحص السليم لبنود المصروفات والإيرادات التي تخص الفترة وذلك لتفادي إظهار أرباح غير حقيقية يؤثر توزيعها على رأس مال الشركة وحقوق الغير صرفها.

٦ - الحصول على كشف بالأرباح التي تقرر توزيعها ومتابعة توزيع هذه الأرباح من خلال وصولات صرفها أو كشوف المصرف في حالة تخصيص حساب مستقل بالمصرف لصرف هذه الأرباح والحصول على شهادة من المصرف بالمبالغ التي لم يتم صرفها بعد من هذه الأرباح حتى تاريخ نهاية السنة المالية والتحقق من إظهارها كالتزام على الشركة في هذا التاريخ. وعند اتخاذ قرار بتوزيع أرباح محتجزة على المساهمين الحاليين في صورة أسهم مجانية فيدقق قرار الجمعية العامة في هذا الصدد ويتم التحقق من تعلية المبلغ الموزع على رأس المال المصدر وتتبع تسجيل هذه الأسهم في سجلات الأسهم الممسوكة بالشركة.

٧ - التحقق من سلامة عرض بنود حقوق الملكية في الميزانية حيث يتم عرض كل بند من هذه البنود بشكل واضح فبخصوص رأس المال يظهر رأس المال

المرخص به كيان إحصائي ويلي ذلك رأس المال المصدر والمكتتب فيه بحيث يوضح عدد الأسهم والقيمة الإسمية لكل نوع من أنواع الأسهم المصدرة ويخصم من قيمة رأس المال المصدر المبالغ غير المسددة منه لكل نوع من أنواع الأسهم للوصول إلى رأس المال المدفوع. وتظهر الاحتياطيات في مجموعة أخرى بحيث تتضح قيمة كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الرأسمالية والاحتياطيات الأخرى (تذكر تفصيلاً) وبإضافة الأرباح المرحلة (أو خصم الخسائر المرحلة) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات نصل إلى حقوق المساهمين. وعلى المدقق التأكد من التزام الشركة بهذا التبويب والعرض لبنود حقوق الملكية.